

صلاحيّات "مؤسسة ولي النانغرو" في ولاية آتشيه: دراسة تحليليّة في
ضوء فقه السّياسة الشرعيّة

إعداد

ميسرة رحمي حسن

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث
(الفقه وأصول الفقه)

قسم الفقه وأصول الفقه

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانيّة

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

أكتوبر ٢٠١٩م

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى التعريف بولاية آتشيه واستكشاف صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" في ولاية آتشيه وتحليلها في ضوء فقه السياسة الشرعية، وأثرها في ازدواجية السلطة في ولاية آتشيه، والمشكلات الناتجة عنها، وتصورات أبناء مجتمع آتشيه عن أدائها، وقد استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي لتتبع آراء الفقهاء والأصوليين، والمنهج التحليلي لتحليل الأحداث والوقائع عند تطبيق صلاحيات المؤسسة في آتشيه، والمنهج الوصفي والدراسة الميدانية لإجراء المقابلات الشخصية مع ذوي الخبرات، والاستبانة لجمع المعلومات الواقعية الحالية من سكان آتشيه، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة أن "مؤسسة ولي النانغرو" من المؤسسات الثقافية الرئيسية في ولاية آتشيه، ولها دور عظيم في تنظيم العادات، والأعراف، واللغات، والثقافة، والمحافظة على الثروة والخزينة، أما صلاحياتها في ضوء فقه السياسة الشرعية، فتتكون من صلاحيات تتعلق بحقوقها؛ حق الحصانة، والحق التوافقي، وحق إسداء النصح، والحق المالي، ولها صلاحيات كبرى في المحافظة على وحدة المجتمع والسلطة التقليدية وولايتها الخاصة، فضلاً عن سلطاتها الاستشارية والرقابية على حكومة آتشيه، إضافة إلى بعض الوظائف التي تتعاون فيها مع الحكومة المحلية من مثل سنّ القوانين وتعيين المشرفين على الأحكام، كما أن "مؤسسة ولي النانغرو" ليست أعلى مكانة من الحكومة المركزية، ولكنها تنزل منزلة الوسائل، ولها سيادة مستقلة، والقائم عليها "ولي نانغرو" ليس ولي الأمر في ضوء فقه السياسة الشرعية، وإنما وجوب طاعته لأن بمنزلة رئيس الأعراف والتقاليد في ولاية آتشيه، ثم إن كل ما يتعلق بتنظيم هذه المؤسسة المسجلة منصوص عليه في قانون ولاية آتشيه رقم ٨ لعام ٢٠١٢، والقانون رقم ٩ لعام ٢٠١٣ بشأن بعض التعديلات ذات الصلة.

ABSTRACT

This research aims to study the power of “*Wali Nanggroe*” Institution in Aceh: by looking at the perspective of Islamic Political Law. This Research explains the meaning of Aceh and the implementation of “*Wali Nanggroe*” institution in Aceh, its place, its job, the effect of dual power in Aceh, the powers of “*Wali Nanggroe*” institution in Aceh, and the opinions of Aceh community toward “*Wali Nanggroe*” institution”. The researcher adopted inductive methodology to gather all the information about the concept, the evidence, the rights of leader in Islam and other related topics; as well as an analytical approach in the presentation of information on the real fact. Data collection was conducted by meeting “*Wali Nanggroe*” institution in Aceh and some government departments that are related to this problem. The most important finding in this study is that “*Wali Nanggroe*” institution is one of the main culture’s institution in Aceh which holds the role to keep the nature cultures and languages in Aceh. Although this institution is a non-government institution but some works of “*Wali Nanggroe*” institution has effected the dual power in Aceh in giving some rule in social matters, education division and economic division. In addition, the power of “*Wali Nanggroe*” institution in the light of its rights including the right of immunity, protocol, giving the opinion and advice to the government in Aceh, and has the right for financial as well. The most important power of this institution is to unity the community in Aceh. Another finding in the perspective of Islamic Political Law is that “*Wali Nanggroe*” institution is non-political institution. Hence, “*Wali Nanggroe*” cannot be similar like “*Wali ‘Amr*” in Islam, So, the compulsory to command “*Wali Nanggroe*” is not because of he is “*Wali ‘Amr*” but because he is the leader of “*Wali Nanggroe*” institution in Aceh which establishes to unite the Aceh community. Everything about the regulation of this institution written in law of Aceh, no. ¹ of 2012, and Aceh government’s law no. ⁹ of 2013 on some amendments about “*Wali Nanggroe*” institution in Aceh.

APPROVAL PAGE

The thesis of Maisyarah Rahmi Hasan has been approved by the following:

Sayed Sikandar Shah Haneef
Supervisor

Bouhedda Ghalia
Internal Examiner

Said Agil al-Munawwar
External Examiner

Huzaemah Tahido Yanggo
External Examiner

Ma'an Fahmi Rashid Al-Khatib
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Maisyarah Rahmi Hasan

Signature:

Date:

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٩م محفوظة ل: ميسرة رحمي حسن

صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" في ولاية آتشيه: دراسة تحليلية في ضوء فقه السياسة الشرعية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحثة إلا في الحالات الآتية:

- ١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
- ٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
- ٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
- ٤- سيزود الباحثة مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
- ٥- سيتم الاتصال بالباحثة لغرض الحصول على موافقتها على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم تجب الباحثة خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكدت هذا الإقرار: ميسرة رحمي حسن

التوقيع:

التاريخ:

إلى والديّ الكريمين: حسن ب بن محمد علي، وسيتي رملة بيت جمال الدين
اللذين شجعاني بإخلاص في طلب العلم، وصبرا على مشقة تربيتي
رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا
حفظهما الله وبارك الله في عمرهما وحياتهما.

وإلى أب وأمّ زوجي: تنكو حلمي بن تنكو عبد الله، ودوي رَحْمَوَاتِي بنت إبراهيم
وإلى زوجي المحبوب: تنكو مفتاح الحيلدرا سانديزا بن تنكو حلمي. رفيق عمري وشريك حياتي
وإلى المرحومة "تينكو ياسمين" ابنتي الحبيبة، وإلى ابني "تينكو مصباح الأفكار المحلّي"
وإلى ابنتي "تنكو مشكاة ابتهاج أبقارية"...أغلى هدايا الرحمن لي وولياتي

وإلى أشقائي: حسنين حسني، وأجران الدين حسن، وذو الفضل أنصاري
وإلى أخواتي وإخواني: محمد نصريل، وتنكو مصرنا قنديلا، وهيرو شاه فترى، ويولياني فطري
وإلى أبناء أخواتي: محمد أحزى المتولي، كيس نزيلا قراني، كنز الفارس شاكر
وإلى أختي وصاحبتني: أنغريني رملي جزاك الله أحسن الجزاء

وإلى أستاذي وأستاذاتي
وأصدقائي وأصحابي الأعماء
جزاكم الله أحسن الجزاء
وإلى أمة الإسلام أهدي ثمرة جهدي

الشكر والتقدير

روي الإمام أحمد بسنده عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر: «من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، والجماعة رحمة، والفرقة عذاب»^١ فأحمد الله جل ثناؤه على جزيل نعمائه، وأشكره على حسن توفيقه لي في إنجاز هذا العمل.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدم الشكر والتقدير والاحترام لفضيل الأستاذ الدكتور سيد سكندر شاه الذي أكرمني الله تعالى بإشرافه على هذا البحث، فأفدت من علمه، وخلقه، ومن توجيهاته العلمية، مما كان له الفضل الكبير في إنجاز هذه الدراسة الحالية. فجزاه الله عن العلم، ومثّعه بالصّحة والعافية، ورزقني وإياه والمسلمين حسن الخاتمة. وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير ووفير الامتنان والاحترام لفضيلة الأستاذة المساعدة الدكتورة بهيدة غالية، والأستاذ الدكتور السيد عقيل حسين المنور، والأستاذة الدكتورة حزيمة توحيد ينجو الذين تفضلوا بمراجعة هذه الرسالة، وإبداء بعض الملاحظات والاقتراحات العلمية القيمة المفيدة من كنوزهم العلمية لما له صلة وطيدة بصلب موضوع هذه الرسالة. فأدعو الله لهم أن يمنحهم مزيداً العمر متممًا بالصّحة والعافية في خدمة العلم وطلابهم.

كما أتوجه بالشكر للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا التي أتاحت لي فرصة طلب العلم ويسرت لي وسائله، ثمّ لكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، ورئاسة قسم الفقه وأصوله، وإلى جميع الأساتذ الذين تلقيت على أيديهم العلم والفضيلة في هذه الجامعة الحبيبة. أشكر إليكم شكراً جزيلاً، وجزاكم الله أحسن الجزاء.

^١ أحمد بن حنبل، المسند، (القاهرة: دار السلام، ط ١، ٢٠٠١م)، رقم الحديث ١٨٠٧٣ .

فهرس محتويات البحث

ب	ملخص البحث.....
ج	ملخص البحث بالإنجليزية.....
د	صفحة القبول.....
هـ	صفحة التصريح.....
و	صفحة الإقرار بحقوق الطبع.....
ز	الإهداء.....
ح	الشكر والتقدير.....
ط	فهرس محتويات البحث.....

١	الفصل الأول: تمهيدي.....
١	المقدمة.....
٣	مشكلة البحث.....
٤	أسئلة البحث.....
٤	أهداف البحث.....
٥	أهمية البحث.....
٥	منهج البحث.....
٦	حدود البحث.....
٦	الدراسات السابقة.....
١٨	الهيكل العام للبحث.....

الفصل الثاني : التعريف بولاية آتشييه وتاريخ إسلام أهله وتطبيق قانون "مؤسسة ولي

٢١	النانغرو" فيه.....
٢١	المبحث الأول: التعريف بولاية آتشييه وتاريخ إسلام أهله.....

المطلب الأول: الموقع الجغرافية لولاية آتشيه.....	٢١
المطلب الثاني: دخول الإسلام في آتشيه.....	٢٣
المطلب الثالث: آتشيه وتطبيق الشريعة الإسلامية.....	٢٧
المطلب الرابع: الغايات من تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه.....	٣٠
المطلب الخامس: العادات في آتشيه.....	٣٢
المبحث الثاني: لمحة تاريخية "ولي النانغرو" و"مؤسسة ولي النانغرو" في آتشيه.....	٣٤
المطلب الأول: ولي النانغرو في عهد مملكة آتشيه دار السلام.....	٣٥
المطلب الثاني: ولي النانغرو في عصر الاستعمار الهولندي على أرض آتشيه.....	٣٥
المطلب الثالث: "مؤسسة ولي النانغرو" في عصر طلب الانفصال من الحكومة الإندونيسية.....	٣٧
المطلب الرابع: لمحة تاريخية عن الحزب الآتشيه.....	٤١
المطلب الخامس: لمحة تاريخية عن تطبيق قانون "مؤسسة ولي النانغرو" في آتشيه.....	٤٤
المبحث الثالث: التعريف بقانون "مؤسس ولي النانغرو" في آتشيه.....	٥٥
المطلب الأول: تعريف قانون لغة واصطلاحًا.....	٥٥
المطلب الثاني: تعريف "مؤسسة ولي النانغرو" لغة واصطلاحًا.....	٥٩
المطلب الثالث: محتونال قانون "مؤسسة ولي النانغرو".....	٦٥
المبحث الرابع: إلزامية القانون "مؤسسة ولي النانغرو" أهدافها وأهميتها.....	٧١
المطلب الأول: إلزامية القانون "مؤسسة ولي النانغرو".....	٧١
المطلب الثاني: أهداف "مؤسسة ولي النانغرو".....	٧٢
المطلب الثالث: أهمية "مؤسسة ولي النانغرو".....	٧٣
الفصل الثالث: فقه السياسة الشرعية ومكانة "مؤسسة ولي النانغرو" فيه.....	٧٤
المبحث الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي لفقه السياسة الشرعية.....	٧٤

المطلب الأول: تعريف "فقه السياسة" لغة واصطلاحًا.....	٧٤
المطلب الثاني: تعريف "السياسة الشرعية" لغة واصطلاحًا.....	٧٦
المطلب الثالث: مفهوم "السياسة" عند المعاصرين.....	٨٢
المطلب الرابع: اختلف عبارات العلماء في تعريف السياسة الشرعية قديمًا وحديثًا.....	٨٢
المطلب الخامس: الفرق بين "فقه السياسة" و"السياسة الشرعية".....	٨٣
المبحث الثاني: الأسس فقه السياسة الشرعية أركانه وأقسامه.....	٨٤
المطلب الأول: الأسس فقه السياسة الشرعية عند أهل السنة.....	٨٤
المطلب الثاني: أركان فقه السياسة الشرعية.....	٨٦
المطلب الثالث: أنواع السياسة وفروع علومها.....	٨٧
المطلب الرابع: أقسام السلطات في فقه السياسة الشرعية.....	٨٨
المطلب الخامس: اختلف العلماء في تقسيم فقه السياسة الشرعية.....	٩٠
المبحث الثالث: ولي الأمر في فقه السياسة الشرعية.....	٩٢
المطلب الأول: تعريف "ولي الأمر" لغة واصطلاحًا.....	٩٢
المطلب الثاني: أصول القواعد "ولي الأمر".....	٩٤
المبحث الرابع: أقسام الولاية في فقه السياسة الشرعية.....	١٠٢
المطلب الأول: تعريف "الولاية" لغة واصطلاحًا.....	١٠٢
المطلب الثاني: أقسام الولايات.....	١٠٤
المطلب الثالث: حقوق "ولي الأمر".....	١٠٧
المطلب الرابع: حدود سلطة ولي الأمر.....	١١٧
المطلب الخامس: واجبات "ولي الأمر".....	١١٨
المبحث الخامس: مكانة "مؤسسة ولي النانغرو" في ضوء فقه السياسة الشرعية.....	١١٩
المطلب الأول: مكانة "مؤسسة ولي النانغرو" في آتشييه.....	١١٩

المطلب الثاني: مكانة "مؤسسة ولي النانغرو" مقارنة مع	
الحكومة المركزية الإندونيسية.....	١٢١
المطلب الثالث: مكانة "مؤسسة ولي النانغرو" مقارنة مع الحكومة المحلية.....	١٢٢
المطلب الرابع: مكانة "مؤسسة ولي النانغرو" والمجلس العليا والمجلس الوظيفي ..	١٢٤
المطلب الخامس: مكانة "مؤسسة ولي النانغرو" في ضوء فقه	
السياسة الشرعية.....	١٢٧
المطلب السادس: جداول في ترتيب "مؤسسة ولي النانغرو".....	١٣٢

الفصل الرابع: صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" في آتشييه في ضوء فقه السياسة

الشرعية.....	١٤٠
المبحث الأول: صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" في ضوء حقوقها.....	١٤٠
المطلب الأول: التعريف بصلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو"	
لغة واصطلاحاً.....	١٤٠
المطلب الثاني: حقوق "مؤسسة ولي النانغرو".....	١٤٢
المطلب الثالث: واجبات "مؤسسة ولي النانغرو" في حقوقها.....	١٥١
المبحث الثاني: صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" في المجال السياسي ..	١٥٢
المطلب الأول: صلاحيات مؤسسة ولي النانغرو مقارنة مع الحكومة	
المركزية.....	١٥٣
المطلب الثاني: صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" مقارنة مع	
"الحكومة المحلية".....	١٥٣
المطلب الثالث: صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" مقارن مع	
"المؤسسات الأخرى" داخل آتشييه.....	١٥٥
المبحث الثالث: صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" في المجال الاجتماعي.....	١٦١
المطلب الأول: صلاحيات في حفظ وحدة المجتمع.....	١٦٢
المطلب الثاني: حفظ صحة المجتمع.....	١٦٣

- المبحث الرابع: صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" في مجال التنمية الاقتصادية..... ١٦٤
- المطلب الأول: صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" في المجال الاقتصادي..... ١٦٤
- المطلب الثاني: صلاحيات في إعداد وإعطاء الآراء في الاقتصاد الآتشييه..... ١٦٦
- المطلب الثالث: صلاحيات الرقابة في تنمية الاقتصاد..... ١٦٧
- المطلب الرابع: صلاحيات في تنظيم المعادن والطاقة في ولاية آتشييه..... ١٦٧
- المبحث الخامس: صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" في ضوء

- فقه السياسة الشرعية ١٦٨
- المطلب الأول: صلاحيات "ولي الأمر" في فقه السياسة الشرعية..... ١٦٨
- المطلب الثاني: صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" في ضوء فقه السياسة
الشرعية..... ١٦٩

الفصل الخامس : ازدواجية السلطة بين "مؤسسة ولي النانغرو" والحكومة المحلية

- والمركزية، والمشكلات الناتجة عنها..... ١٧١
- المبحث الأول: مفهوم "ازدواجية السلطة"..... ١٧١
- المطلب الأول: مفهوم "ازدواجية السلطة" لغة واصطلاحًا..... ١٧١
- المطلب الثاني: ازدواجية السلطة في صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو"..... ١٧٦
- المطلب الثالث: ازدواجية السلطة في آتشييه..... ١٧٦
- المطلب الرابع: أسباب ازدواجية السلطة في آتشييه..... ١٧٧
- المطلب الخامس: أقوال رؤساء في ازدواجية السلطة "مؤسسة ولي النانغرو".... ١٧٨
- المبحث الثاني: ازدواجية السلطة في وظائف وواجبات "مؤسسة ولي النانغرو"..... ١٧٩
- المطلب الأول: تعريف "الوظائف" في اللغة والاصطلاح..... ١٨١
- المطلب الثاني: نظرية تنفيذ الوظيفة لمؤسسة ولي النانغرو..... ١٨٢
- المطلب الثالث: وظائف "مؤسسة ولي النانغرو" وواجباتها في آتشييه..... ١٨٦
- المطلب الرابع: صورة العامة في ازدواجية السلطة في الواجبات
"مؤسسة ولي النانغرو"..... ٢٠٠

المبحث الثالث: ازدواجية السلطة بين "مؤسسة ولي النانغرو" والحكومة المحلية".....	٢٠٢
المطلب الأول: ازدواجية السلطة بين "مؤسسة ولي النانغرو"	
والبرلمان الآتشييه.....	٢٠٢
المطلب الثاني: ازدواجية السلطة في تقسيم المجالس الوظيفية بين	
"مؤسسة ولي النانغرو" والحكومة المحلية.....	٢٠٦
المبحث الرابع: ازدواجية السلطة بين "مؤسسة ولي النانغرو" والحكومة المركزية.....	٢١٠
المطلب الأول: ازدواجية السلطة بين "مؤسسة ولي النانغرو"	
ورئيس جمهورية الإندونيسية.....	٢١٠
المطلب الثاني: ازدواجية السلطة بين "مؤسسة ولي النانغرو"	
والبرلمان الإندونيسي.....	٢١٢
المبحث الخامس: المشكلات الناتجة عن "ازدواجية السلطة"	
في آتشييه والحلول عليها.....	٢١٣
المطلب الأول: المشكلات الناتجة عن "ازدواجية السلطة" في آتشييه.....	٢١٣
المطلب الثاني: الحلول على المشكلات الناتجة عن "ازدواجية السلطة"	
في آتشييه.....	٢١٨
الفصل السادس: رأي أبناء مجتمع آتشييه في "مؤسسة ولي النانغرو"	
في ضوء الدراسة الميدانية.....	٢٢١
المبحث الأول: رأي أبناء المجتمع في تطبيق قانون "مؤسسة ولي النانغرو"	
في آتشييه.....	٢٢٢
المطلب الأول: المعلومات الشخصية لمجتمع آتشييه الذين شاركوا في الاستبيان...٢٢٢	
المطلب الثاني: رأي المجتمع حول تطبيق "مؤسسة ولي النانغرو" في آتشييه.....	٢٢٨
المطلب الثالث: معرفة المجتمع معلومات عن "مؤسسة ولي النانغرو"	
في آتشييه.....	٢٣٠

المبحث الثاني: رأي المجتمع حول صلاحيات ووظائف "مؤسسة ولي النانغرو"	
في آتشييه "....."	٢٤٠
المبحث الثالث: رأي أبناء المجتمع عن "مؤسسة ولي النانغرو"	
عن الأحوال السياسية في آتشييه.....	٢٤٢
المطلب الأول: رأي المجتمع حول الأحوال السياسية في آتشييه.....	٢٤٣
المطلب الثاني: رأي المجتمع حول "مؤسسة ولي النانغرو" وأحوالها السياسية.....	٢٤٤
المبحث الرابع: مدى تحقق أداء "مؤسسة ولي النانغرو" في آتشييه.....	٢٥٠
المطلب الأول: أحوال مجتمع آتشييه قبل تطبيق "مؤسسة ولي النانغرو".....	٢٥٠
المطلب الثاني: أحوال مجتمع آتشييه عند تطبيق "مؤسسة ولي النانغرو".....	٢٥٢
المطلب الثالث: أحوال مجتمع آتشييه بعد تطبيق "مؤسسة ولي النانغرو".....	٢٥٣
المطلب الرابع: رأي المجتمع حول أداء "مؤسسة ولي النانغرو" في آتشييه.....	٢٥٧

٢٥٩.....الخاتمة والتوصيات

٢٦١.....قائمة المصادر والمراجع

٢٧٦.....الملاحق

الملحق رقم ١: الأسئلة في مقابلة الشخصية.....	٢٧٧
الملحق رقم ٢: الاستبانة باللغة العربية.....	٢٧٩
الملحق رقم ٣: الاستبانة باللغة الإندونيسية.....	٢٨٥
الملحق رقم ٤: صورة في المشاركة الشخصية.....	٢٨٦

فهرس الجداول

- ٥٤ جدول رقم ٢.١: أسماء ولي النانغرو في ولاية آتشييه
- ١٢٣ جدول رقم ٣.١: ترتيب المجلس الأعلى من الحكومة الجمهورية الإندونيسية
- ١٢٥ جدول رقم ٣.٢: هيكل الحكومة آتشييه
- ١٣٤ جدول رقم ٣.٣: هيكل "مؤسسة ولي النانغرو"
- ١٣٥ جدول رقم ٣.٤: المجلس "مؤسسة ولي النانغرو"
- ١٣٦ جدول رقم ٣.٥: المجلس الوظيفية "مؤسسة ولي النانغرو"
- ١٣٧ جدول رقم ٣.٦: المجلس الأخرى في ترتيب "مؤسسة ولي النانغرو"
- ١٤٠ جدول رقم ٣.٧: المجلس التنظيمي "مؤسسة ولي النانغرو"
- جدول رقم ٤.١: مقارنة الصلاحيات بين "مؤسسة ولي النانغرو"
والحكومة المحلية
- ١٥٤
- ١٥٥ جدول رقم ٤.٢: مقارنة صلاحيات الحكومة المحلية مع "مؤسسة ولي النانغرو"
- جدول رقم ٤.٣: مقارنة بين صلاحيات مجلس العادة و"مؤسسة ولي النانغرو"
في ولاية آتشييه
- ١٦٠
- ١٦٢ جدول رقم ٤.٤: الايجابيات والسلبيات من التداخل الصلاحيات
- ٢٠١ جدول رقم ٥.١: ازدواجية السلطة في الواجبات "مؤسسة ولي النانغرو"
- جدول رقم ٥.٢: ازدواجية السلطة في الوظائف والصلاحيات بين
"مؤسسة ولي النانغرو" والبرلمان الآتشييه
- ٢٠٥
- جدول رقم ٥.٣: مقارنة الهيئات الحكومة آتشييه و المجالس
"مؤسسة ولي النانغرو" في ولاية آتشييه
- ٢٠٧
- جدول رقم ٥.٤: مقارنة بين مميزات الهيئات التعليم الحكومة المحلية ومجلس التعليم
- ٢٠٩ "مؤسسة ولس النانغرو" في ولاية آتشييه
- جدول رقم ٥.٥: موظفي "مؤسسة ولي النانغرو" من موظفي الحكومة المحلية
وغيرها
- ٢٠٩

- ٢٢٣ جدول رقم ٦.١: المعلومات الشخصية للمجتمع الدراسة في آتشييه
- ٢٢٤ جدول رقم ٦.٢: العمر المجتمع الدراسية في إجابة الاستبانة
- ٢٢٦ جدول رقم ٦.٣: المؤهلات فئات عينة الدراسة العلمية
- ٢٢٧ جدول رقم ٦.٤: الوضع الوظيفي لفئات عينة الدراسة
- ٢٢٨ جدول رقم ٦.٥: مواقع السكان للفئات المكونة لعينة الدراسة
- جدول رقم ٦.٦: معرفة المجتمع بوجود "مؤسسة ولي النانغرو"
- ٢٣٢ في ولاية آتشييه
- جدول رقم ٦.٧: رأي المجتمع حول أهداف "مؤسسة ولي النانغرو"
- ٢٤٢ وصلاحياتها
- ٢٤٣ جدول رقم ٦.٨: رأي المجتمع حول صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو"
- ٢٥٨ جدول رقم ٦.٩: رأي المجتمع حول أداء "مؤسسة ولي النانغرو"

فهرس الرسوم البيانية

- ٢٢٤ الرسم البياني رقم ١: نسبة الرجال إلى المرأة في عينة الدراسة
- ٢٢٥ الرسم البياني رقم ٢: الفئات العمرية التي تكونت منها عينة الدراسة
- ٢٢٦ الرسم البياني رقم ٣: مؤهلات فئات عينة الدراسة العلمية
- ٢٢٧ الرسم البياني رقم ٤: الوضع الوظيفي لفئات عينة الدراسة
- ٢٢٨ الرسم البياني رقم ٥: مواقع السكن لفئات المكونة لعينة الدراسة

الفصل الأول

تمهيدي

المقدمة

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور، والحمد لله الذي جعل طاعة ولاة الأمر مقرونة بطاعته، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين. أمّا بعد

فإنّ السّمع والطاعة والاجتماع لولاية الأمر في غير معصية مجمع على وجوبها عند أهل السنة والجماعة. وهما أصلان من أصول عقيدتهم التي باينوا بها أهل البدع والأهواء. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (٥٨) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥٩)﴾ [النساء: ٥٨-٥٩]. وهذه الآية قد جمعت بين أداء الأمانة إلى أهلها، والحكم بالعدل، وهذا هو جماع السياسة العادلة، والولاية الصالحة.^١ ومن ذلك يتضح لنا وجوب طاعة ولي الأمر في غير معصية، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا طاعة في معصية الله إنما الطاعة في المعروف".^٢ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية، فلا سمع عليه ولا طاعة".^٣ أي وجوب طاعة أولي الأمر في الأمور غير معصية الله.

^١ اللجنة الشؤون الفنية، طاعة ولي الأمر وأثرها في تحقيق الأمن، (الكويت: مكتب الشؤون الفنية، ط ١، ٢٠١١م) ص ٣٩.

^٢ يحيى بن شرف أبو زكريا النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ٢٠٠٣م) ج ١٢، ص ٢٢٧، كتاب الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية الله.

^٣ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (القاهرة: دار الريان للتراث، د. ط، ١٩٨٦م) ج ٦، ص ١١٥، كتاب الجهاد، باب السمع والطاعة للإمام. النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٢، ص ٢٢٦، كتاب الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية الله.

والمتمقرر عند العلماء أن طاعة ولي الأمر واجبة، وأنّ القرآن والسنة النبوية دلاً على وجوبها، ولكن الآن قد تغيّر معنى ولي الأمر واختلقت معانيه وطبيعته من مكان إلى مكان، ومن زمان إلى آخر، أحياناً يطلق ولي الأمر على الأمير، أو رئيس الدولة، وأحياناً يطلق على العلماء، أو على القوانين، أو المؤسسات.

إنّ آتشيه إحدى محافظات إندونيسيا التي تمتاز باعتماد تطبيق قانون الشريعة الإسلامية فيها، وقد أصدرت في سنة ٢٠١٢م قانوناً جديداً عن "مؤسسة ولي النانغرو" (Lembaga Wali Nanggroe) بوصفها مؤسسة تتولى رعاية أمور المسلمين وتسييرها.

ظهرت "مؤسسة ولي النانغرو" نتيجة لاتفاق السلام بين الحكومة الإندونيسية وحركة تحرير آتشيه (The Free Aceh Movement) التي تعرف باتفاق "هلسنكي" (Helsinki) عام ٢٠٠٥م. حيث إنّ إقليم آتشيه قد طالب بالانفصال عن إندونيسيا منذ سنة ١٩٧٩م، حينما أعلن رئيس الحركة حينئذٍ الانفصال عن إندونيسيا، واتسع النزاع ونشبت الحروب والنزاعات بينهما، وقد قتل في هذا الصراع حوالي ١٥ ألف شخص، واستمرّ هذا النزاع حتى سنة ٢٠٠٥م، وانتهى النزاع بصلح وقعه الطرفان بوساطة أوروبية؛ وقد تمّ توقيع عقد السلام بين حكومة إندونيسيا وبين قادة حركة تحرير آتشيه في هلسنكي (Helsinki)، فنلندا (Finland)، وهذا الاتفاق تضمّن أحكاماً، منها: نزع سلاح مقاتلي حركة تحرير آتشيه، وإعادة تأسيس القانون الآتشيه، وإنشاء "مؤسسة ولي النانغرو" مع منح هذه المؤسسة القيادية والصلاحيات، والسلطات لتنظيم أمور الدين والعادات الآتشيه، وتطبيق الشريعة الإسلامية. ولتنفيذ هذه الاتفاقية، تمّ تمرير قانون تأسيس "مؤسسة ولي النانغرو" في عام ٢٠١٢م.

إذا أطلقت كلمة "مؤسسة ولي النانغرو" في أوساط المجتمع الآتشيه فإنه يفهم منها: الهيئة والإدارة المتخصصة، وهي هيئة مستقلة معتمدة رسمياً. ورئيس هذه المؤسسة هو "ولي

٤ وهو Hasan Muhammad Chik Di Tiro "حسن محمد شيك دي تيرو"، قام بإعلان استقلال إقليم آتشيه عن الحكومة الإندونيسية، وقد تولّى منصب "ولي البلد (Wali Negara) وبناءً عليه تغيّر اسمه إلى ولي النانغرو (Wali Nanggroe).

٥ وهي المؤسسة الرئيسية التي تقوم بمراقبة العادات والتقاليد أبناء وطوائف آتشيه. وهي مؤسسة مستقلة، لها وثيقة قوية، ولها سلطة للتأسيس والرقابة في تنفيذ الحياة الاجتماعية من مؤسسات العادات، والعادة الآتشوية، واللغة، ومنح الجوائز الإقليمية لشخص ما، وإقامة وتنظيم الاحتفالات العامة والرسمية.

النانغرو"^٦ بصفته الفردية، وهو شخصية متميزة تحكم بين الناس حول مسائل الدين والعرف لتحقيق وحدة المجتمع الأتشيبي، وتطبيق أحكام شريعة الإسلام في الإقليم.^٧ وبالتالي مادام هذا القانون لم يمنح استقلالية كاملة لولاية آتشييه، فالنتيجة هي الازدواجية في نظام الحكم، بالإضافة إلى المشكلات المترتبة على الولاية المحلية. بناء على ذلك اختارت الباحثة هذا الموضوع.

مشكلة البحث

إن صلاحيات ولاة الأمر في الإسلام تتعلق بالمهام المنوطة بالسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والسلطة التشريعية، ولا يجوز أن تسند الولاية إلا لمن تأهل لها بشروط مؤهلات معينة خاصة بها. وشعب آتشييه يخضع لسُلطتين: هما؛ "الحكومة المركزية"، و"مؤسسة ولي النانغرو"، إلا أنّ السلطة التنفيذية تكون للحكومة المركزية، حيث إنها تعين القضاة، ورؤساء الجيش، والشرطة، وأيضًا لها حق عزلهم. وبالمقابل فإنّ سلطة "مؤسسة ولي النانغرو" لها صلاحية في تنظيم العادات وتوحيد الأبناء والطوائف. وفي الواقع، إن مكانتها أعلى من الحكومة المركزية في بعض الجوانب، نظرًا إلى وظائفها ودورها في ولاية آتشييه، كما أن هناك ازدواجًا متكاملًا ومتعاونًا في الأنشطة والأدوار بينهما، مثلًا في كل من الحكومة المركزية و"مؤسسة ولي النانغرو" قسم الصحة والتربية، وقسم الغابات، وقسم الاقتصاد، وغيرها من الأقسام المتعلقة بشؤون الحياة. وهذه الثنائية في الحكم، ينتج عنها الصراع السلطوي في آتشييه، مما يتسبب في حدوث العديد من المشكلات والاضطرابات، وعدم الاستقرار في مرجعية القيادة. خصوصًا وأن مجتمع آتشييه متشكل من أعراق مختلفة، متوزعة في آتشييه الشمالية، وآتشييه الشمالية الشرقية، وآتشييه الوسطى، وغايو لويس، وغيرها من المناطق. وهناك من يوافق على هذه المؤسسة، وهناك من لم يوافق عليها، لسوء التفاهم بين الحكومة وأبناء المجتمع حول تطبيق قانون "مؤسسة ولسي النانغرو" وصلاحياتها، ومكانتها، ومن

^٦ رئيس مؤسسة ولي النانغرو ذو شخصية متميزة ومستقلة. وهو ولي الأمر في تنظيم العادات، وقيام دين الإسلام، لتوحيد المجتمع، وتحقيق الأمن ومصالحة الأمة في آتشييه.

^٧ قانون مؤسسة ولي النانغرو رقم ٨ سنة ٢٠١٢م.

حيث سوء إدارة الأموال في تسريف كثير من الأموال في تأسيس "مؤسسة ولي النانغرو" لتصرفات أكثر من ١٠٠ مليون روبية. بينما كثير من أبناء المجتمع الآتشيه يعيشون في حالة فقر وضعف، وهم يحتاجون إلى كفالة الحكومة ومساعدتهم ورعاية مصالحهم. وتسعى الباحثة إلى دراسة ما أشكل على الناس حول صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو"، وبيان دورها، ومنزلتها بين أبناء آتشيه وأهدافها. تكمن مشكلة البحث في دراسة صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" بوصفها مؤسسة القيادة التي تتولى رعاية المجتمع في ضوء فقه السياسة الشرعية، وأيضاً، بناءً على استطلاع الرأي العام لسكان آتشيه حول صلاحياتها، ومستوى أدائها الاجتماعي.

أسئلة البحث

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن جملة من الأسئلة، من أهمها:

١. ماذا تمثل "ولاية آتشيه"، وما تاريخ تطبيق "مؤسسة ولي النانغرو" فيها؟
٢. ما مفهوم "فقه السياسة الشرعية"، وما أركانها، وما أقسامها، وما مكانة "مؤسسة ولي النانغرو" في فقه السياسة الشرعية؟
٣. ما صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" في ولاية آتشيه في ضوء فقه السياسة الشرعية؟
٤. ما أثر "مؤسسة ولي النانغرو" في ازدواجية السلطة مع الحكومة المحلية والمركزية في ولاية آتشيه؟ وما المشكلات الناتجة عن هذه الازدواجية؟
٥. ما تقييم المجتمع في ولاية آتشيه حول أداء "مؤسسة ولي النانغرو"؟

أهداف البحث

يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

١. التعريف بولاية آتشيه، وتاريخ تطبيق "مؤسسة ولي النانغرو" فيها.
٢. بيان تعريف فقه السياسة الشرعية، وأركانها، وأقسامها، ومكانة "مؤسسة ولي النانغرو" في فقه السياسة الشرعية.

٣. توضيح صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" في آتشييه في ضوء فقه السياسة الشرعية.
٤. بيان ازدواجية السلطة بين "مؤسسة ولي النانغرو" والحكومة المحلية والمركزية، والمشكلات الناتجة عنها.
٥. بيان تقييم مسلمي ولاية آتشييه حول مستوى أداء "مؤسسة ولي النانغرو" من خلال الدراسة الميدانية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

١. قلة الدراسات العلمية عن موضوع نظام الحكم في العينة من المنظور التطبيقي، لأن عناية الفقهاء في باب الإمارة، والإمامة، والقضاء كانت استجابة لما تمليه الحاجة في عهودهم، وتركت كثيراً من المسائل التفصيلية، لعدم الحاجة إليها حينذاك، فالأمر يعطي لأهل الحل، والفقه، والاجتهاد في كل عصر، بما يلائم الواقع، وفق الضوابط الشرعية والعرفية، والمتطلبات الحديثة.
٢. وسيستفيد من هذه الدراسة الطلاب، والقراء، وأبناء المجتمع في آتشييه بشكل خاص، والمسلمون بشكل عام، وخاصة لفهم معنى "ولي النانغرو"، وأهدافه، ومكانته، وواجباته، وحقوقه، تحقيقاً للعدل وحماية للعادات والثقافات الإسلامية، وحفظاً للحقوق ورعاية مصلحة المجتمع في آتشييه، وتحليله تحليلاً دقيقاً عميقاً في ضوء فقه السياسة الشرعية.

منهج البحث

سوف تستخدم الباحثة في هذا البحث المناهج الآتية:

١. المنهج الاستقرائي: من خلاله تقوم الباحثة باستقراء آراء الفقهاء والأصوليين وأقوالهم حول حقيقة ولي الأمر في الإسلام، والأدلة التي تدل على وجوب طاعة ولي الأمر في غير معصية. وجمع كل المعلومات التي تتعلق بالموضوع من الكتب

العلمية المؤلفة في هذا المجال.

٢. المنهج التحليلي: من خلال إعمال هذا المنهج تقوم الباحثة بتحليل الأحداث والوقائع عند تطبيق هذا القانون في آتشييه، وتحليلها تحليلًا علميًا دقيقًا، عميقًا وشاملاً وفقاً للسياسة الشرعية إثباتاً لطاعة ولي الأمر من حيث تحقيق العدل، والمصلحة العليا للوطن.

٣. المنهج الوصفي: وبه تقوم الباحثة بإجراء المقابلات الشخصية مع ذوي الخبرات، وذلك لجمع المعلومات الواقعية الحالية من سكان آتشييه. ويكون تركيز الباحثة على إجراء المقابلات الحرة مع رجال الإدارة (ولي النانغرو)، والمسؤولين الذين يهتمون بتطبيق هذا القانون، والمؤسسات والأطراف التي ذات العلاقة بتطبيق قانون "ولي النانغرو" في آتشييه.

٤. الدراسة الميدانية: وبه تقوم الباحثة بالدراسة الميدانية أي بتوزيع الاستبانة على عينة من المجتمع حوالي ١٥٠ شخص في ولاية آتشييه، وستحلل الباحثة المعلومات التي جمعتها بواسطة تلك الاستبانة حول الأسئلة المتعلقة بالموضوع وإجابة المجتمع عليها.

حدود البحث

تتمثل حدود هذا البحث في أنه يتناول صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" في ولاية آتشييه فقط، دون غيرها من الولايات الإندونيسية الأخرى. وتقوم الباحثة ببيان وتحليل قانون حكومة آتشييه رقم ٨ سنة ٢٠١٢م عن "مؤسسة ولي النانغرو"، وقانون حكومة آتشييه رقم ٩ سنة ٢٠١٣م عن تعديلات قانون "مؤسسة ولي النانغرو". وتركز الباحثة في صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" وبيان سلطاتها وحقوقها مناسباً للقانون، وغيرها من السلطات "مؤسسة ولي النانغرو" وابرار ازدواجية السلطة في آتشييه.

والتركيز في الدراسة يكون حول نشأة هذه المؤسسة وطبيعتها، وذلك ببيان صلاحيات "مؤسسة ولي النانغرو" في آتشييه، وبيان أحوال الناس منذ بداية تطبيق قانون "مؤسسة ولي النانغرو" إلى يومنا هذا، والمسائل المترتبة عليها بدون اتفاق بعض أبناء المجتمع حول تطبيقه،